



كلمة السيدة بسيمة الحقاوي
وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

خلال

الورشة التشخيصية حول واقع الولوجيات
المرتبطة بالنقل العمومي بالمغرب

الرباط، الخميس 23 أكتوبر 2014



بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة ممثلو القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية؛

السيدات والسادة ممثلو المنظمات الدولية؛

السيدات والسادة ممثلو جمعيات المجتمع المدني؛

السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام المختلفة؛

الحضور الكريم..

يسعدني في البداية أن أرحب بكم جميعا وأشكر تلبيتكم دعوتنا لحضور أشغال هذه الورشة التشخيصية لواقع الولوجيات المرتبطة بالنقل العمومي ببلدنا المغرب، والتي تندرج في إطار مشروع تقنين معايير الولوجيات المرتبطة بوسائل النقل العمومي، وإعداد خطة عمل لتحسين ولوجيات النقل لفائدة الأشخاص ذوي الحركة المحدودة عامة، والأشخاص في وضعية إعاقة خاصة.

حضرات السيدات والسادة

لقد شكلت السنوات الأخيرة منعطفا هاما في مسار اهتمام المجتمع الدولي بقضايا العجز والإعاقة، جسده إقرار الاتفاقية الأممية لحقوق الأشخاص المعاقين سنة 2006، كمكسب حقوقي مكن المجتمع الدولي والمجتمعات الوطنية من تأطير جهودها وتدخلاتها في مجال الإعاقة وفق مقاربة حقوقية وعلمية تسهم، لا محالة، في الحد من الإعاقة وتحقيق الإدماج الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة، والتي صادق المغرب عليها، وعلى بروتوكولها الاختياري أبريل 2009، مما يجسد انخراط بلادنا في مسلسل تعزيز حقوق هذه الشريحة من المواطنين والمواطنات تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

وترجمة هذه الالتزامات الأممية، اعتمدنا في وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية أوراوش عمل مهيكلة أهمها:

■ ورش إعداد سياسة عمومية للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وضمان ولوجهم للحقوق وتحقيق المشاركة الاجتماعية، بتنسيق مع مختلف القطاعات الحكومية المعنية،



وذلك بهدف توفير المغرب على خطة عمل حكومية مبنية على التوجهات الاستراتيجية الجديدة ونتائج البحث الوطني حول الإعاقة.

■ ورش إعداد مشروع قانون إطار متعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، الذي تمت المصادقة عليه من قبل المجلس الوزاري الثلاثاء الماضي 14 أكتوبر 2014، والذي يشكل فقرة نوعية في التعامل مع قضية الإعاقة من خلال اعتماده على مبادئ الحق وتكافؤ الفرص.

كما يفتح هذا القانون الإطار ورش عمل آخر هو ملاءمة التشريع المغربي لمبادئ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة المادة 9 التي تنص على توفير اللوجيات في بعدها الشامل، إضافة إلى مقتضيات الدستور الذي ينص، في ديباجته، على عدم التمييز على أساس الإعاقة، ويحث، في مادته 34، على إعداد البرامج والسياسات العمومية في مجال اللوجيات، التي سيُلزَم إرساؤها في كافة المنشآت العمرانية والمعمارية ووسائل النقل، القائمة منها أو الحديثة، بمقتضى المادة 22 من القانون الإطار الجديد.

■ ورش إنجاز البحث الوطني الثاني حول الإعاقة، الذي سيتم إعلان نتائجه نهاية هذه السنة 2014، والذي من المنتظر أن يمكّن كافة الفاعلين من المعطيات اللازمة حول واقع الإعاقة والأشخاص في وضعية إعاقة ببلادنا، وهو أمر ضروري، كما نعلم جميعا، لوضع برامج وأنشطة موجهة وفاعلة في الميدان.

حضرات السيدات والسادة..

لقد تم إيلاء أهمية قصوى للجوانب القانونية والتنظيمية المنظمة لهذا المجال، حيث تم اعتماد أول قانون خاص بالولوجيات سنة 2003، والذي كان مناسبة لتحسيس الرأي العام وعموم المتدخلين في مجال البناء بضرورة احترام معايير اللوجيات. إلا أن هذا القانون ظل بعيدا عن تفعيل الجوانب المرتبطة



بالولوجيات بمختلف المرافق الإدارية والمفتوحة للعموم لغياب إطار تنظيمي واضح يحث على إلزامية إرسائها بهذه المرافق.

وعلى هذا الأساس، تم إصدار مرسوم تطبيقي لهذا القانون سنة 2011، الذي يتضمن المعايير التقنية الدنيا اللازم توفرها في مجال المعمار والعمران، وفي مجالي النقل والاتصال.

حضرات السيدات والسادة..

تكميلا للمجهودات المبذولة على المستوى التشريعي، وفي إطار برنامج وطني يروم تحسين التنقلات الحضرية، واعتبارا لكون الولوجيات عنصرا أساسيا في ديمقراطية استعمال المجال وشرطا ضروريا لإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة داخل المجتمع، فإننا في وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بصدد تنفيذ اتفاق تعاون مع البنك الدولي في مجال الولوجيات، والذي حصل المغرب، بموجبه، على هبة مالية قدرها 2.850.000 دولارا أمريكيا من الحكومة اليابانية.

ويهدف هذا المشروع إلى:

- إرساء الولوجيات المعمارية والعمرانية بالممرات الرئيسية والمرافق العمومية والفضاءات المفتوحة للعموم بمدينة مراكش كمدينة نموذجية؛
- تشخيص احتياجات بعض المدن الرئيسية (الرباط، والدار البيضاء، ووجدة، وطنجة) في مجال الولوجيات؛
- تقنين معايير الولوجيات المرتبطة بالنقل العمومي (الحضري، والرباط بين المدن، والسكك الحديدية)؛
- تزويد العاملين والمتدخلين في مجال البناء والنقل بالمعايير والآليات التنظيمية من أجل تطبيق الولوجيات؛
- تقوية قدرات المتدخلين المختصين في البناء والتعمير؛
- تقوية قدرات المجتمع المدني في مجال الولوجيات؛



■ تنظيم حملات تحسيسية سمعية بصرية حول الولوجيات بغرض نشر ثقافتها داخل المجتمع بصفة عامة، والتحسيس بأهميتها في أوساط المتدخلين والمختصين بصفة خاصة.

حضرات السيدات والسادة..

إن توفير الولوجيات ببلادنا مسألة لا تقتصر على قطاع دون آخر. فإذا كانت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية مكلفة بتنسيق السياسات العمومية في مجالات الإدماج الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة، والولوجيات أحد هذه المجالات، فإن دور القطاعات الحكومية الأخرى لا يقل أهمية، خاصة الوزارات التي لها ارتباط مباشر بموضوع الولوجيات، كوزارة السكنى وسياسة المدينة، ووزارة التعمير وإعداد التراب الوطني، ووزارة الداخلية خاصة في الجانب المتعلق بالولوجيات المعمارية والعمرانية، ووزارة التجهيز والنقل ووزارة التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي في ما يتعلق بالولوجيات في مجال النقل، ووزارة الاتصال في الجانب المتعلق بالولوجيات في مجال الاتصال.

وإذا كانت الولوجيات في مجالي البناء والتعمير قد عرفت تحسنا طفيفا في الآونة الأخيرة، فإن مجال النقل لا يزال يعاني الكثير من الصعوبات، إذ تفتقد جل وسائل النقل لأدنى الشروط التي تمكن فئة الأشخاص في وضعية إعاقة من الولوج إليها بأمان، ناهيك عن البنية التحتية المرافقة لها. لذلك أدعو ممثلي القطاعات والمؤسسات العمومية المعنية والهيئات والفاعلين المباشرين في المجال إلى المساهمة الفعلية والفاعلة في هذه الورشة التشخيصية، من أجل تمكين مكتب الدراسات المكلف بإنجاز تشخيص جيد للحصول على نتائج ذات جودة مطلوبة، تتجلى أساسا في تقنين معايير الولوجيات المرتبطة بوسائل النقل العمومي، وإعداد خطة عمل لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك تروم تعزيز تنقل الأشخاص في وضعية إعاقة.

وإذ أشكر مجددا حضوركم، أتمنى لأشغال ورشتكم التشخيصية التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.